CD/PV.864
1 February 2001

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والستين بعد المائة الثامنة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس، ١ شباط/فبراير ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٥

الرئيس: السيد كريستوفر ويستدال (كندا)

(A) GE.01-60410

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٦٤ لمؤتمر نزع السلاح. وبادئ ذي بدء أرحب ترحيبا حارا، بالنيابة عن المؤتمر بأسره، بوزير خارجية الاتحاد الروسي معالي السيد إيغور إيفانوف، الذي سيخاطب مؤتمرنا بعد وقت قصير. وأعلم أنني أتحدث باسم الجميع إذ أقدر هذا التعبير عن الأهمية التي يعلقها الوزير وحكومته على محفلنا والتزامهما المتواصل بالنهج المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح.

كذلك فإنني أرحب ترحيبا وديا بالسفير هوارسيو إميليو سولاري الذي اضطلع بمسؤوليته بوصفه الممثل الدائم للأرجنتين. وإنني أتطلع إلى العمل معه ومعكم في معرض السعي إلى تحقيق أهدافنا المشتركة. وسيكون السفير سولاري هو المتكلم الثاني في هذه الجلسة العامة.

ولدي أيضا على قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية وبلغاريا وجمهورية كوريا.

وكما تعلمون جميعا فإن زلزالا مأساويا قد ضرب ولاية غوجارات في الهند في الأسبوع الأخير مما تسبب في وقوع قدر شديد الوطأة من الآلام وفقدان الأرواح والخسائر والأضرار. وبهذه المناسبة الحزينة، فإنني أعرب باسم المؤتمر، عن التعاطف وخالص التعازي لمن نجوا من الزلزال ولحكومة وشعب الهند، وكذلك لمن نجوا منه ولحكومة وشعب باكستان المجاورة، التي أصابها أيضا هذا الزلزال بشدة.

وأتشرف الآن بأن أدعو وزير خارجية الاتحاد الروسي، معالي السيد إيغور إيفانوف، إلى مخاطبة المؤتمر.

السيد إيفانوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): السيد الرئيس الموقر، سيداتي سادتي، إن حقبة العولمة تقتحم علينا حياتنا، فتجبرنا على تغيير طرقنا التقليدية وتواجهنا بمهام متزايدة التعقيد. ولن يكون بمقدور المجتمع الدولي أن يتغلب على هذه المهام إلا إذا عمل بصورة مشتركة ورشيدة، مستخدما إنجازات العلم والتكنولوجيا المعاصرين والإمكانات الاقتصادية والفكرية المشتركة للعالم تحقيقا لمنفعة جميع دول المعمورة.

ولا تستطيع أي دولة، حتى تلك التي هي أقوى الدول من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، أن تأمل في أن تعثر بجهودها الفردية على إجابات للتحديات الجديدة التي ستهدد الأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين. وجميع المحاولات الرامية إلى إنشاء جزر منعزلة من الرفاهية والاستقرار في عالم اليوم إنما هي وهم، كما أننا نرى أنه محكوم عليها بالفشل.

ويتجلى ذلك بشكل صارخ في مجال نزع السلاح الذي تبرز فيه جميع الحجج المؤيدة للعولمة وجميع الحجج المعارضة لها على أوضح نحو. ذلك أن التهديد المتمثل في وقوع مواجهة نووية عالمية هو على وجه التحديد الأمر

الذي قلب رأسا على عقب آراءنا بشأن الأسس التي يتعين على كل دولة أن تبني عليها أمنها والذي مهد الطريق أمام مفاوضاتنا الشاقة بشأن نزع السلاح.

ومـــنذ بدايـــة نشأة هذه العملية ظلت الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وهي أولا وقبل كل شيء الأمم المتحدة، تؤدي دورا رئيسيا فيها. ولذلك فمن المشروع تماما، حتى في يومنا هذا أن نقوم بعملية ضبط لبحثنا عن ردود يعـــول عليها ومتضافرة للتحديات الحالية التي تواجه مؤسسات وآليات صمدت لاختبار الزمن. وفي هذا الصدد، فإن مؤتمر نزع السلاح و"عملية جنيف"، بصورة عامة، يتيحان لنا خبرة قيمة بشكل فريد. فقد كان هذا المؤتمـــر في جنيف هو الذي وضعت فيه اتفاقات متعددة الأطراف تحظر فئات كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وكان هنا في جنيف أن تم التوصل إلى أهدف الاتفاقات الثنائية التي مكنت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من بدء إجراء تخفيضات جذرية في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

وإنـــنا شـــديدو الاقتناع بأن إمكانات مؤتمر نزع السلاح، حتى في يومنا هذا، بعيدة عن أن تكون قد اســـتنفدت. وعلى العكس من ذلك، فإن حقبة العولمة تتطلب على نحو ملح اتباع نهج متكامل ومتعدد الأطراف بشـــأن مشـــاكل نزع السلاح. وهذا يعني أن البحث عن حلول لهذه المشاكل لا يمكن ولا ينبغي أن يكون ميزة لدائـــرة ضيقة من الدول النووية أو الدول الحائزة لأكبر القدرات العسكرية. فلا مناص في العالم المعاصر من أن يؤدي أي سباق للتسلح - أينما ظهر - إلى المساس بمصالح جميع الدول والتأثير على البيئة الدولية بشكل عام.

وفي ظـــل هذه الأوضاع فإن عملية نزع السلاح، شأنها في ذلك شأن الأمن العالمي نفسه، تصبح عالمية وغـــير قابلة للتجزئة من حيث طبيعتها. وقد أوضحت نتائج قمة وجمعية الألفية للأمم المتحدة هذه الحقيقة مرة أخرى بشكل بارز. ولكي تتطور عملية نزع السلاح بطريقة طبيعية، فإن كل دولة ينبغي أن تكون واثقة تماما من أن أمنها قد ربط على نحو محكم بأمن المجتمع الدولي ككل وأنه يقوم على ترتيبات سياسية وصكوك قانونية دولية. وبعبارة أخرى، فإن أحد الشروط المسبقة الضرورية لتحقيق تقدم مطرد في اتجاه نزع السلاح هو الدعم الجماعي للاستقرار الاستراتيجي في العالم. ودعوني أكرر ذلك: الدعم الجماعي للاستقرار الاستراتيجي في العالم. وينبغي أن يحـــدث ذلك بأوسع معنى لهذا المفهوم، أي من حيث أبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والإنسانية والبيئية وأبعـــاده الأخرى. فمن رأينا أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها إنشاء نموذج آمن وديمقراطي للعالم يفي بمتطلبات الحقبة المعاصرة.

وبإيجاز، فإن العصر الذي نعيش فيه الآن هو نفسه يتطلب منا أن نعيد إضفاء الحيوية على أعمال مؤتمرنا من أجل إجراء بحث دقيق للجوانب العسكرية والسياسية للاستقرار الاستراتيجي وجوانبه المتعلقة بنزع السلاح. بـــيد أن مستقبل أي محفل وفعالية أي قرارات يتخذها إنما يعتمدان على إرادة الدول الأعضاء فيه وقدرتها على التماس حلول والعثور عليها.

والاتحـــاد الروســـي من ناحيته ليس مستعدا لذلك فحسب بل إنه يتخذ أيضا خطوات محددة تهدف إلى تعزيز الأمن العالمي والإقليمي بجميع جوانبه.

فقـــد وافق في عام ٢٠٠٠ رئيس الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير بوتين، على صيغ جديدة لمخطط بلدنا فـــيما يـــتعلق بالأمن القومي والسياسة الخارجية تؤكد على أن يتقيد بلدنا تقيدا شديدا بجميع التزاماته بموجب المعـــاهدات والاتفاقات القائمة في مجال الحد من الأسلحة وتخفيضها. وسنواصل أداء دور نشط في إعداد وإبرام اتفاقات جديدة ملائمة تكفل الاستقرار الاستراتيجي الشامل.

وفي المقـــام الأول، فإن هذا يعني اتخاذ مزيد من التدابير الرامية إلى خفض التهديد النووي. وتقبلا كاملا من جانب روسيا لمسؤوليتها في هذا المجال فإنها قامت، في ربيع عام ٢٠٠٠، بالتصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأســـلحة الهجومـــية الاستراتيجية والحد منها (ستارت - ٢)، التي تنص على تخفيض الترسانتين الاستراتيجيتين الروسية والأمريكية بأكثر من الضعف.

وروســـيا عـــلى استعداد لبدء مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحال بشأن إعداد معاهدة "ســـتارت" ثالـــثة ("ستارت" - ٣). ويقترح الاتحاد الروسي أن ينص الاتفاق الجديد على إجراء تخفيضات في الـــرؤوس الحربـــية الاستراتيجية أعمق حتى من التخفيضات المتفق عليها بالفعل، أي تخفيضها بعبارة أخرى إلى ١ ٥٠٠ وحدة بدلا من ٢ ٠٠٠ - ٢ ٥٠٠ وحدة.

ولكن حتى ذلك ليس هو الحد المراد، على نحو ما ذكر الرئيس بوتين. فإننا مستعدون بعد ذلك إلى النظر في تحقـــيق مســـتويات أدنى حتى من ذلك. وسيكون الاتفاق على مثل هذه التخفيضات الإضافية ملبيا لتطلعات شعوب العالم. وسيكون متفقا مع قرار المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في العام الأخير.

وثمة مثال فعلي آخر هو تصديق الاتحاد الروسي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونأمل أن تحذو حذونا الدول الأخرى التي يتوقف بدء نفاذ هذه المعاهدة عليها، مما يمكن هذا الصك الحيوي من الانتماء إلى تلك الاتفاقات التي بدأ سريانها بالفعل.

وهذا إذن هو مدى التدابير المحددة في مجال نزع السلاح النووي، وهي التدابير التي يمكن واقعيا - وأشدد عـــلى كلمة: "واقعيا" - تنفيذها في المستقبل القريب جدا، وبهذه الطريقة فإننا نستطيع إعطاء زخم قوي لكامل عمليـــة نزع السلاح في العالم وتوسيع نطاق هذه العملية. وينبغي بطبيعة الحال مواصلة هذه العملية على أساس مـــبدأ الأمـــن المتســـاوي. ومن الأمور الحيوية إشراك الدول النووية الأخرى في هذه العملية على أساس متعدد الأطراف.

وتوجـــد قضية جوهرية أخرى تطرح نفسها هنا. إذ لا يمكن تحقيق أوجه التقدم الكبيرة هذه إلا بشرط الحفاظ على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢، وتعزيزها. ومن رأينا أن هذه المعاهدة ما زالت، حتى في وقتنا هذا، أحد أعمدة هيكل الآليات القائم اليوم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ولا أعتقد أنه توجد أي حاجة لتكرار الإشارة إلى حجج الاتحاد الروسي الداعمة لهذا الصك البالغ الحيوية للاســـتقرار الاستراتيجي. فالأغلبية العظمى من دول العالم تشارك في هذا النهج، على النحو الذي أظهرته نتائج التصـــويت خـــلال الدورات الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القرار الداعم لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢.

ونحـــن نعتقد أنه لا بد من استئناف إجراء حوار نشط وهادف بشأن هذا الموضوع مع الإدارة الجديدة للولايـــات المتحدة في أقرب وقت ممكن. ونحن ننطلق في هذا الصدد من الحقيقة البسيطة التي ذكرها "سايروس" ذات مرة وهي: "يوجد من العلاج ما هو أسوأ من المرض". وكبديل عن منظومة للدفاع الصاروخي الوطني فإننا نقـــترح مجموعة شاملة كاملة من التدابير السياسية والدبلوماسية البناءة. وهدف هذه التدابير هو تبديد المخاوف القائمـــة، التي لا يؤمن بها أحد سوى الولايات المتحدة، حول ما يسمى بـ "التهديدات الصاروخية الجديدة"، مع الحفاظ في الوقت نفسه على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وهذه الخطوات تشمل ما يلي: إنشاء مركـــز لتبادل البيانات المتعلقة بإطلاق الصواريخ يكون مقره موسكو، تقوم روسيا والولايات المتحدة بإنشائه. وتتمثل خطوة أخرى في المبادرة المتعلقة بإنشاء نظام مراقبة عالمي لعدم انتشار الصواريخ وتكنولوجيا الصواريخ. وأخيرا فإننا نؤيد التعاون الدولي الواسع المفتوح أمام جميع الدول في مجال الدفاع الصاروخي التعبوي الذي بدئ فيه عن طريق عدد من الترتيبات التي توصلت إليها موسكو وواشنطن خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠.

وتعتبر روسيا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء مختلفة من العالم وعدم وزع الأسلحة النووية خارج الأقاليم الوطنية إسهاما كبيرا في تعزيز الاستقرار الاستراتيجي. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن جميع الأسلحة النووية التي كانت موجودة خارج روسيا بعد تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد أعيدت إلى الإقليم الوطني الروسي. ولن تنجح قضية عدم الانتشار إلا إذا تركزت جميع الأسلحة النووية في أقاليم الدول التي تخصها.

وتقترح روسيا أيضا القيام، تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بإعداد وتنفيذ مشروع دولي يجعل مـــن الممكـــن استبعاد استخدام المواد التي هي من رتبة الأسلحة الأولية في مجال الطاقة السلمية، أي اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم النقي.

وإنـــني أوجـــه عـــن عمد هذا الاهتمام الدقيق إلى قضايا تعزيز الاستقرار الاستراتيجي، بالنظر إلى أن احتمالات إيجاد حلول للمشاكل المدرجة على جدول أعمال مؤتمرنا تعتمد إلى حد كبير على هذه القضايا.

ســـيدي الرئيس، إن روسيا مستعدة للعمل بنشاط معكم ومع الدول الأعضاء الأخرى في المؤتمر للتحرك قدمـــا عـــلى طريق نزع السلاح النووي – وفقا لالتزاماتنا التي أخذناها على عاتقنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

والاعتبار الأولي لدينا في هذا الصدد هو أن تكون خطواتنا المشتركة واقعية ومتوازنة وقاطعة. ومن هذا المـــنطلق فإنـــنا نؤيد فكرة إنشاء هيئة فرعية في إطار مؤتمر نزع السلاح يعهد إليها بولاية استطلاعية فيما يتعلق بإجراء مناقشات واسعة النطاق بشأن المشاكل المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وقد حان الوقت الآن لكي تنشأ من جديد في المؤتمر اللجنة المخصصة للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، ولا سيما بالنظر إلى أن ولايتها قد اتفق عليها في عام ١٩٩٥.

وإذا أريد تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار، فإنه لا بد من أن يواصل المؤتمر العمل بشأن إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمن سلبية.

وثمة مسألة تثير قلقا خاصا لكثير من الدول الممثلة في المؤتمر هي الاحتمال الراهن لحدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وهذا هو السبب في أننا قد قمنا، في صحبة الأغلبية الساحقة من الدول الأخرى في الدورة الأخـــيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتأييد بدء المفاوضات الموضوعية في وقت مبكر بشأن موضوع الفضاء الخارجي في محفلنا هذا في جنيف.

كذلك فإن اقتراح الرئيس بوتين بعقد مؤتمر دولي بشأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي في ربـــيع عـــام ٢٠٠١ في موسكو، تحت رعاية الأمم المتحدة، يشكل خطوة في الاتجاه ذاته. وقد آن الأوان لإقامة "شبكة أمان" قانونية دولية يعول عليها في هذا المجال. وينبغي أن تكون جهود وموارد وكالات الفضاء التابعة لنا موجهة نحو التعاون – بما في ذلك التعاون التجاري – السلمي.

وإذا أمكننا عن طريق جهودنا المشتركة أن نحل هذه القضايا الجوهرية، فإننا سنكون قد هيأنا الأوضاع المواتـــية لإحراز تقدم في مجالات نزع السلاح الهامة الأخرى كذلك، مثل تعزيز شتى نظم عدم الانتشار ومراقبة الصـــادرات، ومـــنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بلا ضوابط، والتحرك نحو حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وختاما، فإنني أود أن أشدد مرة أخرى على أن الاتحاد الروسي يقدر بالغ التقدير الدور الذي يضطلع به مؤتمـــر نـــزع السلاح في بناء عالم جديد مستقر وآمن وسيواصل جهوده بعزيمة بغية تدعيم الهيبة الدولية للمؤتمر وفعالية أعماله.

الرئيس: أشكر الوزير على كلمته الهامة والمشجعة، وبالنظر إلى أنه يجب أن يغادرنا الآن فإنني أطلب تعليق الجلسة لمدة وجيزة لتمكينني من مرافقة الوزير إلى خارج قاعتنا.

علقت الجلسة الساعة ١١/٠٠ واستؤنفت الساعة ١١/٠٥

الرئيس: تستأنف الآن جلستنا العامة وأتشرف بأن أعطي الكلمة، لأول مرة، لممثل الأرجنتين الجديد السفير سولاري.

السيد سولاري (الأرجنتين) (الكلمة بالإسبانية): أشكرك يا سيادة الرئيس.

اسمحوا لي بادئ ذي بدء، بالنيابة عن الوفد الأرجنتيني، أن أهنئكم على اضطلاعكم برئاسة هذا المؤتمر في هذه المرحلة الهامة من أعماله. وأتمنى لكم كل نجاح في عملكم وأتعهد لكم بدعم وفدي وتعاونه بلا حدود في كل ما تبذلونه من جهود لإضفاء دينامية جديدة على محفلنا هذا.

إنه لشرف خاص لي أن آخذ الكلمة لأول مرة في هذا المحفل المتعدد الأطراف لنزع السلاح. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لما تلقيته من كلمات الترحيب الحارة جدا بعد اضطلاعي بمهامي كرئيس للوفد الأرجنتيني.

ســـيدي، إن جمهورية الأرجنتين تؤيد بكل إخلاص أهداف الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي في مجال عدم الانتشار النووي، أي الأهداف الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وكذلك الأهداف التي يبتغى مـــن ورائهـــا جعل فوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في متناول الجميع. وإننا نسعى، بما نقوم به من أعمال، إلى تدعيم نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل لأننا نؤمن بأن هذه الأسلحة تعرض حقا بقاء كوكبنا بأسره للخطر.

وتحقـــيقا لهـــذه الغاية، جرى اتخاذ عدد من التدابير، بما في ذلك انضمام بلدنا إلى معاهدة عدم انتشار الأســـلحة النووية؛ ومعاهدة "تلاتيلولكو"؛ وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن نسلط الأضواء على قيمة الأعمال الجاري الاضطلاع بها في الفريق المخصص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي هي محفل ذو أهمية خاصة لإنشاء نظام للتحقق يرمي إلى تعزيز

الاتفاقـــية. كذلـــك فإننا نلاحظ بسرور خاص أن جميع بلدان أمريكا الجنوبية قد صدقت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهو ما يشكل خطوة هامة في اتجاه تحقيق عالمية هذه الاتفاقية.

والتزام الأرجنتين بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل يعود في منشئه إلى اقتناعنا بأن من شأن اتباع سياسة واضـــحة ومترابطة وحازمة بخصوص هذه المسألة أن يساعد على تعزيز الأمن في العالم بصورة عامة، وفي المناطق المختلفة بصورة خاصة في حين أنه يزيد في الوقت نفسه من إمكانيات النمو والتنمية لما يحرره من موارد وإمكانات من أجل الأنشطة السلمية التي يمكن استخدامها لصالح الجميع.

وكان فهمنا الواضح، نحن والبرازيل، أن هذا هو ما ينبغي أن نفعله. وتبعا لذلك، فإن كلا منا قد فتح مرافقه النووية للتفتيش من جانب الطرف الآخر عن طريق "الوكالة الأرجنتينية - البرازيلية للمحاسبة على المواد الـــنووية ومراقبـــتها" كما قمنا، على مر السنوات القلائل الماضية، بوضع سياسة نووية مشتركة وقدمنا معا إلى المجتمع الدولي ضمانات بشأن استخدام البرامج النووية لكل منا في الأغراض السلمية على سبيل الحصر. وقد أوجد ذلك مجالا ضخما للتعاون الثنائي في هذا الصدد.

وإنـــنا نشعر بالقلق من أن بلدانا معينة قد قامت، بدلا من الانضمام إلى المسعى المشترك الذي تقوم به الدول النووية بغية القضاء على مخزوناتها، بمباشرة خططها الرامية إلى حيازة وتطوير أسلحتها النووية الذاتية. ولا بـــد من أن نسعى إلى إيجاد عالم آمن وأفضل نستطيع فيه جميعا أن نحقق الازدهار والتنمية. وهذا ليس مجرد تأنق بياني أو مفهوم قائم على الإيثار: بل إنه ضرورة عملية لنا جميعا.

وفي كثير من أنحاء العالم النامي، تشكل التوترات الإقليمية حافزا مستمرا لتعزيز التسلح الذي يحول المواد الشـــحيحة التي تمس الحاجة إليها عن الأغراض الإنمائية. وقد تمكنا في منطقتنا من تطوير مفاهيم الترابط والتلاقي والـــتعاون. وكان هذا التغيير ممكنا بفضل كامل قوة الديمقراطية النيابية في الأرجنتين وجاراتها، وكذلك بفضل عملية التكامل الجارية في تلك البلدان جميعا. فقد أنشأنا في منطقتنا آليات لتدعيم المعايير التي أجملتها وتمكنا من أن نحظر من منطقتنا بالكامل جميع أسلحة الدمار الشامل، كما تحقق تقدم يعتد به في بناء الثقة. ويشكل إعلان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور :MERCOSUR)، الذي اعتمد مع بوليفيا وشيلي والذي سميت بموجبه منطقتنا منطقة سلام، خطوة هامة في هذه العملية. فهذا الصك، الذي اعتمد في أوشوايا في عام ١٩٩٨، يحـــول إقليم "الميركوسور" إلى منطقة أزيلت منها إمكانية حدوث المنازعات المسلحة. كذلك فإنه يجسد التزام أعضائه بعدم الانتشار وبالقضاء على أنواع معينة من الأسلحة وبتدعيم القيم والمبادئ الأساسية.

ولديـــنا أيضـــا آليات للتنسيق والتشاور مع البرازيل وشيلي بشأن مسائل الدفاع والأمن وتقوم قواتنا المســـلحة بتنفيذ مناورات عسكرية مشتركة مع القوات المسلحة لذينك البلدين ولباراغواي وأوروغواي. ويجري إصلاح السفن الأرجنتينية في شيلي والبرازيل.

ويرتكـــز الـــنظام الأمـــني والدفاعي الجديد الذي نقوم ببنائه في المخروط الجنوبي على الدفاع عن القيم المشتركة. ويتمثل الهدف منه في حمايتنا جميعا من الويلات التي تهدد القيم الأساسية التي نؤمن بها والتي نسعى إلى رفع لوائها.

إننا نعيش في عالم تجري فيه تغييرات جذرية وتعلق فيه أهمية متزايدة على طرائق تناول القضايا الأمنية. وســـيعتمد الأمـــن العالمي، في المستقبل، على مزيج من المبادرات والتدابير الإقليمية والعالمية التي بحثت بعناية. وبعبارة أخرى، فإن المأزق القائم في أعمال مؤتمر نزع السلاح سيؤثر في خاتمة المطاف على تحقيق الأمن الجماعي وتنمية بلداننا وشعوبنا. وقد أنفق المؤتمر السنوات الأربع الأخيرة دون الاضطلاع بأي عمل موضوعي. وأظهرت هذه السنوات الحاجة إلى بذل جهد سياسي ودبلوماسي متضافر، بل وأكثر نشاطا وشمولا منه في الماضي، من أجل التوصـــل إلى اتفـــاق يمكـــن المؤتمر من إحراز تقدم في مجال نزع السلاح ومراقبة الأسلحة على الصعيد المتعدد الأطراف.

ومـــا زال المؤتمر هو المحفل الوحيد للتفاوض العالمي بشأن نزع السلاح. وبالمثل فإن المؤتمر مكان للحوار والشـــفافية. بيد أننا يجب نعترف بأن الافتقار إلى برنامج عمل هو أمر لا يعزى بحال من الأحوال إلى أي افتقار للالتزام من جانب الرئيس أو الوفود. وترى الأرجنتين أن اعتماد برنامج عمل يرتكز على المقترحات المقدمة من السفير دمبري والسفير لينت والسفير أموريم هو أمر سيحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء وأن هذا سيكون أساسا عمليا سليما لاستئناف العمل من جانب المؤتمر.

وتحقيقا لهذه الغاية، وضمانا لأن يخرج مؤتمر نزع السلاح من مأزقه الحالي وأن يبدأ العمل بشأن القضايا الموضوعية المدرجة في جدول أعماله، فإننا ينبغي على الأقل أن نبدأ العمل بشأن البنود غير المثيرة للجدل، بقصد تهيئة أوضاع أفضل لإيجاد اتفاق مقبول بصورة متبادلة وعامة بشأن القضايا المعلقة.

وتؤيد الأرجنتين على نحو واضح نزع السلاح النووي العام الكامل. والتزامنا بتحقيق هذا الهدف لا لبس فـــيه. وتوجد خطوات عملية شتى لبلوغ هذا الهدف. وهذا يشمل التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وما يلزم من التصديق عليها من أجل بدء نفاذها في وقت مبكر، والبدء حالا في مفاوضات بشأن صياغة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بغية إبرامها خلال الخمس القادمة. وإن المحصلة الإيجابية التي خرج بها آخر مؤتمر استعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقرار الأمم المتحدة بشأن هذه القضية والذي اعتمد بتوافق

الآراء في اللجنة الأولى سيعطيان زخما للمفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي في هـــذا الصـــدد أن نحرص على منع أن يؤدي إجراء مناقشة بشأن الولاية المحددة للجنة المخصصة لنزع السلاح النووي إلى تأخير المفاوضات المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفي إطار جدول أعمال المؤتمر، يود وفدي أن يشير إلى مسألة الفضاء الخارجي.

وترى الأرجنتين أن تدابير بناء الثقة تشكل أحد الأركان الركينة للاستقرار والأمن في الفضاء الخارجي. ومـــما لا شك فيه أن المشاكل المرتبطة بهذه المسألة تشكل إحدى العقبات والتحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في بداية هذا القرن الجديد والألفية الجديدة. وإن وفدنا مستعد لتأييد أي اقتراح يتعلق بإنشاء هيئة أو آلية فرعية يعهد إليها بمسألة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي وبولاية تفضي إلى تحقيق توافق الآراء في المؤتمر.

وأولوية أخرى من أولوياتنا هي أن يسهم مؤتمر نزع السلاح في تحقيق الشفافية في ميدان التسلح.

وقـــد مارست الأرجنتين دورا نشطا في تدعيم تدابير بناء الثقة بوجه عام وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة التقلـــيدية. ففي آب/أغسطس ١٩٩٣، قدمت الأرجنتين مقترحا إلى اللجنة المخصصة بشأن إنشاء سجل دولي للامتثال للاتفاقات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وفي إطـــار مـــنظمة الـــدول الأمريكية، اشتركت الأرجنتين في اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية لتحقيق الشفافية في مجال احتياز الأسلحة التقليدية، والتي أيدها ١٩ بلدا في الجمعية العامة التاسعة والعشرين لمنظمة الدول الأمريكية، التي عقدت في غواتيمالا في حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويشكل هذا النص تدبيرا ممتازا من تدابير بناء الثقة، بالنظر إلى أن الغرض منه يتمثل في تحقيق المزيد من الشفافية والقابلية للتنبؤ والاستقرار الإقليمي.

وتعـــتقد الأرجنتين اعتقادا راسخا بأن زيادة الشفافية في ميدان الأسلحة، أي زيادة الشفافية التي يسعى إلـــيها سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، من شأنها أن تزيد من الثقة وتدعم الاستقرار وتساعد الدول على ممارسة ضبط النفس في سياساتها كما أن من شأنها قبل كل شيء أن تفضي إلى تعزيز السلم. وفي الوقت نفسه، تؤيد الأرجنتين الحاجة إلى إيجاد معايير مشتركة وفعالة لرصد عمليات النقل الدولي للأسلحة والحاجة إلى اعتماد تدابير للمراقبة واحترام هذه التدابير من جانب أكبر عدد ممكن من الدول.

ويكون من المناسب في هذا الصدد الإشارة إلى المهمة التي عهد بها إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي والمتمثلة في إعداد دراسة مقارنة عن النفقات الدفاعية للأرجنتين وجمهورية شيلي الشقيقة. والهدف من هـــذا العمل هو دراسة واقتراح منهجية موحدة مشتركة لحساب النفقات الدفاعية لكلا البلدين، من أجل إعداد

الطـــريق لمنهجية مقترحة تنطبق على المنطقة بأسرها. ويتسم هذا العمل بأهمية كبيرة في تشجيع الشفافية والثقة المتبادلة فيما بين البلدان، وإننا نأمل أن تكون الوثيقة النهائية جاهزة بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠١.

ويتطلـــب الوضـــع الراهن استئناف المناقشة في مؤتمر نزع السلاح بشأن مسألة الشفافية وإعداد العدة لصـــياغة صـــكوك دولـــية مستقبلا تفرض ضبط النفس والإحساس بالمسؤولية من جانب المنتجين والمستعملين النهائيين على السواء.

وفـــيما يتعلق بمسألة الأسلحة الصغيرة، فإن التراكم الهائل للأسلحة التقليدية وخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد ظل داعيا من دواعي القلق على مدى عدد من السنين، بالنظر إلى تأثيرها السلبي الخطير على سلامة البشر والتنمية المستدامة. ويوجد في الأرجنتين نظام وطني للبيانات المحوسبة فيما يتعلق بالأسلحة النارية، وقد اضطلع بعملية جديدة في عام ١٩٩٣ لتسجيل جميع الأسلحة الموجودة في البلد. وفي عام ١٩٩٤، أصبح من الإلزامي على أي حامل أسلحة أن يكون لديه ما يسمى بـ "شهادة مستعمل مشروع" وقد أنشئت قاعدة بيانات في هذا الصدد. ومن وجهة نظر الأرجنتين، فإن مشكلة الأسلحة الصغيرة لها ثلاثة جوانب رئيسية هي: الأول هو قلق إنساني محض بخصوص عدد الضحايا الذي توقعه هذه الأسلحة، وبخصوص سهولة الحصول عليها واستعمالها من جانب المراهقين والأطفال. وأما الجانب الثاني فهو اقتصادي يتعلق بالموارد التي تبدد في شراء هذه الأسلحة، بدلا من استخدامها في التنمية. وأما البعد الثالث فهو البعد الأمني بسبب الانعكاسات الإقليمية والعالمية لهذه المسألة.

وكـــبحا لهـــذا الاتجاه، فإننا نحتاج إلى تحسين المراقبة الدولية لإنتاج هذه الأسلحة وتخزينها وانتشارها. ولذلك فإننا نؤيد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانـــبها، المقـــرر عقده في تموز/يوليه ٢٠٠١، بهدف تشجيع الإحساس بالمسؤولية لدى الدول عن تصدير هذه الأسلحة واستيرادها ونقلها. ونحن نأمل أيضا في إتمام العمل عما قريب بشأن البروتوكول المتعلق بالأسلحة النارية الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي سيكون من شأنه إنشاء سجل دولي مركزي بشأن إنتاج الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى المتصلة بها والاتجار غير المشروع فيها.

وفي ظل شتى الجهود الجارية في هذا المجال، فإن قارتنا قد اضطلعت بالدور القيادي في ميدان العمل الدولي الـــرامي إلى مكافحة تراكم الأسلحة الصغيرة والذخائر والمتفجرات، ولذلك فقد يكون من الجدير بالاهتمام أن يقوم المؤتمر بتحليل التدابير التي اعتمدت بالفعل على الصعيد الإقليمي.

وأما مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد فهي بعيدة عن أن تكون قد حلت، ولكن المجتمع الدولي قد أصبح على الأقل مدركا لهذه القضية واتخذ خطوات موضوعية معينة – ولا سيما اتفاقية أوتاوا – بغية تعزيز إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وحظر هذه الأسلحة.

وقد كسب المجتمع الدولي، بإبرامه اتفاقية أوتاوا، صكا ذا أهمية كبيرة. وأودعت جمهورية الأرجنتين صك تصديقها على الاتفاقية في عام ١٩٩٩. وقررت الأرجنتين أن تقف في صف البلدان التي ظلت تعمل بصورة شاقة سعيا منها إلى تحقيق هذا الهدف وأن تشترك في الجهود التعاونية المتعلقة بإزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى الضحايا، لأن هذه تشكل جوانب جوهرية ومكملة لهذه المشكلة. وتحقيقا لذلك، فإن الأرجنتين قد أنشأت الآن مركزا للتدريب في ميدان إزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

وفيما يتعلق الآن بالإجراءات المتبعة في المؤتمر، ولا سيما بخصوص جوانب معنية من تنظيمه وأدائه لعمله، فإن الوفد الأرجنتيني لن يعترض على استحداث أية طرائق تشغيلية يكون من شأنها، دون تغيير السياق والإطار المحددين بموجب النظام الداخلي للمؤتمر، تمكينه من الاضطلاع بأعماله وإيجاد مناخ مناسب للمفاوضات المقبلة. ونحن نلاحظ في هذا الصدد الأهمية التي يعلقها جميع أعضاء المؤتمر على زيادة المشاورات غير الرسمية التي يجريها الرئيس، بغية تيسير إحراز تقدم في أعمالنا.

بيد أنه ينبغي ألا يخطر بالبال أننا نستطيع، بمجرد قضاء وقت في النظر في إجراءات العمل للمؤتمر، أن نخرج بالمؤتمر من مأزقه الراهن. فالعامل الحاسم في كل ذلك بطبيعة الحال هو الإرادة السياسية للدول. فإذا لم تكن هذه الإرادة موجودة، أو كانت ضعيفة، فإن شلل المؤتمر سيستمر. ولا يمكن لأي تغيير في القواعد أن يحل محل الإرادة الجماعية لإجراء حوار للتفاوض وللتوصل إلى حل.

ومن ناحيتنا، فإننا عازمون على عمل كل ما بوسعنا للحفاظ على ما حققناه بالفعل، ونحن نثق في أن زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار سيساعد أيضا على زيادة نزع السلاح النووي. كذلك فإننا عازمون على جعل مؤتمر نزع السلاح أداة فعالة مصممة لتحقيق نتائج فعلية.

وبإيجاز، يا سيادة الرئيس، فإنه لا بد من أن يبدأ المؤتمر في النهوض بولايته ألا وهي إيجاد عالم أكثر اتساما بالسلامة وأفضل ومن ثم يكون أقل انعداما للأمن؛ مما سيحرر موارد لا بد منها لتنمية الشعوب ورخائها، وهي موارد سيجري لولا ذلك إهدارها في أسلحة الدمار الشامل. وهذا هو هدف الوفد الأرجنتين وأمنيته. ونحن نعرف أن هذه المهمة ليست بالسهلة ولكنها ليست مع ذلك أقل ضرورة.

الرئيس: أشكرك أيها السفير سولاري على خطابكم البكر الميمون في المؤتمر وعلى كلماتكم الطيبة الموجهة إلى الرئيس، وأكرر الإعراب عن الترحيب بكم. أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية السفير أيان سوتار. لديك الكلمة الآن.

السيد سوتار (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أقول كم أنا مسرور إذ أراك تترأس عملية تصريف أعمالنا. وفضلا عن الروابط البالغة القوة القائمة بين حكومتينا وبلدينا بوصفهما عضوين في الكومنولث، فإن لدي أسبابا وجيهة تجعلني أقدر الخبرة التي تحملها معك شخصيا إلى رئاسة مؤتمرنا. وأرجو أن اغتنم هذه الفرصة أيضا للترحيب بزميلنا الجديد، سفير الأرجنتين، بين ظهرانينا.

السيد الرئيس، لقد طلبت الكلمة لأعرض توقعات المملكة المتحدة من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠١. إذ تعتقد حكومتي أن من المهم أن نستفيد من هذه المناقشة العامة لتسليط الأضواء على الأولويات المدرجة في جدول أعمالنا قبل أن ننتقل إلى العمل الموضوعي. وأرجو أن تفعل الوفود الأخرى الشيء نفسه لكي يمكن لك أن تسترشد، في مشاوراتك المستمرة بشأن برنامج عملنا، بآراء أعضاء المؤتمر.

وقبل أن أتحدث عن التوقعات الخاصة بعام ٢٠٠١، أود أن استعرض بإيجاز التطورات التي حدثت خلال عام ٢٠٠٠. إذ تعتقد حكومتي أنه لا بد من ألا يغيب عن البال التقدم الحقيقي الذي أحرز بشأن جدول الأعمال المتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح خلال عام ٢٠٠٠.

ففي أيار/مايو، قامت ١٥٨ دولة من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أثناء اجتماعها في المؤتمر الاستعراضي السادس لتلك المعاهدة، باعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء. ومع ذلك فإنه قبل أن يبدأ المؤتمر ببضعة أسابيع كان عدد من العرافين يتنبأون بفشل المؤتمر وبأن يذهب معه نظام عدم انتشار الأسلحة النووية أدراج الرياح. وعندما أنظر حولي في هذه القاعة، فإنني أتعرف على عدد من المندوبين الذين أسهموا إسهاما في تحقيق المحصلة الإيجابية للمؤتمر، كما فعلت ذلك أنت شخصيا يا سيادة الرئيس. وأود أن أشيد بهم وبحكوماتهم لعدم يأسهم من هذه القضية.

وطوال العام المذكور حدث هنا في جنيف أن استمرت ٥٢ دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ في تهذيب نص بروتوكول يرمي إلى ضمان الامتثال للاتفاقية. وأستطيع أن أشهد من واقع تجربتي الشخصية، بصفتي معاونا لرئيس الفريق العامل، على اشتداد العمل داخل الفريق وهو ما حدث خلال النصف الأخير من العام. وبحلول نهاية العام كانت الجمعية العامة قد اعتمدت، بتوافق الآراء، قرارا يدعو إلى عقد المؤتمر الاستعراضي الخامس للاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وتعتقد المملكة المتحدة أن المفاوضات المتعلقة بالبروتوكول يمكن، وينبغي، إتمامها قبل ذلك الموعد النهائي.

وقد شهد عام ٢٠٠٠ أيضا دوران عجلة الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي عقد أول اجتماع تحضيري له في آذار/مارس، كما جاء في

قرار من قرارات الجمعية العامة تأكيد أن المؤتمر سيعقد في نيويورك في تموز/يوليه هذا العام فضلا عن أن الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية الذي عقد توا في الأسبوع قبل الأخير قد شهد مزيدا من التقدم فكثفت الوفود مشاوراتها بشأن برنامج عمل، لكي يعتمده المؤتمر نفسه، يهدف إلى حل المشاكل الناجمة عن تراكم وتكاثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نطاق العالم.

وأخيرا فإنه لا يمكن لأي مسح لعام ٢٠٠٠ أن يغفل مسألة انعقاد الجمعية العامة للألفية في أيلول/سبتمبر من العام الماضي وما صدر عنها من إعلان يبرز الحاجة إلى العمل بشأن القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولما حدث بعد ذلك من قيام مجلس الأمن باعتماد إعلان شدد على الأهمية الحاسمة لنزع السلاح.

وكانت هذه الخلفية من الإنجازات الراسخة هي التي وجه في ضوئها الأمين العام، في رسالته إلى المؤتمر لدى افتتاح دورته لعام ٢٠٠٠، الانتباه إلى استمرار إخفاق مؤتمر نزع السلاح في التوصل إلى توافق في الآراء، وفي بدء العمل الموضوعي والارتفاع إلى مستوى إمكاناته. بيد أن الإخفاق الجلي للمؤتمر في الاتفاق على برنامج عمل، وما صاحب هذا الإخفاق من تصور لوجود ركود، ينبغي ألا يطمس حقيقة أن المؤتمر قد حقق أثناء عام ٢٠٠٠ تقدما يعتد به في اتجاه اعتماد برنامج عمل. أما الناتج الرسمي الذي أسفرت عنه مداولات المؤتمر – وهو تقريرنا السنوي إلى الجمعية العامة – فلا يحكي القصة بأكملها. إذ لا ينبغي السماح لضآلة حجم التقرير، وقوامه ٣٨ فقرة فقط، ولا يتجاوز من حيث صفحاته ١٦ صفحة، بإنكار جهود الرئاسات المتتابعة الرامية إلى تضييق الفجوات فيما بين الوفود بخصوص مضمون برنامج العمل ذلك والأولويات التي ينبغي إسنادها لكل بند من البنود في ذلك البرنامج.

وكان أن توجت هذه الجهود بالمقترحات المتعلقة ببرنامج عمل، والواردة في الوثيقة CD/1620، التي درجنا على الإشارة إليها على أنها مقترحات أموريم، ليس فقط على سبيل الإيجاز، ولكن بسبب ذات الاحترام الحقيقي الذي نكنه لواضعها. وواصلت الرئاستان التاليتان، أولا بلغاريا ثم كندا الآن، بذل مزيد من الجهود بغية تضييق الفجوات بين المواقف. ونتيجة لذلك فإنني اعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو الآن في وضع يسمح له ببدء العمل الموضوعي، فيعيد بذلك تأكيد دوره التقليدي.

ومن بين البنود المدرجة في جدول أعمالنا، فليس بسر أن الأولوية بالنسبة إلى حكومتي ما زالت هي التفاوض على وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فمن شأن هذه المعاهدة أن تضع حدا، يمكن التحقق منه على نطاق عالمي ويكون ملزما قانونيا، لإنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وهي تشكل خطوة بالغة الأهمية تسهم في نزع السلاح النووي. وقبل أن يكون من الممكن وجود حظر فعال يمكن التحقق منه بشأن جميع الأسلحة النووية، ينبغي أن توجد الثقة في أن يكون من غير الممكن إنتاج أي مواد انشطارية جديدة من أجل الأسلحة النووية. وقد أكد المجتمع الدولي عدة مرات في العام الماضي أهمية هذه

الخطوة – في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة. وقد دعا هذان المحفلان كلاهما مؤتمر نزع السلاح إلى أن يبدأ حالا المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولا تعتقد المملكة المتحدة أنه يمكن إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي دون إحراز تقدم بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكننا نسلم بأن نزع السلاح النووي، منظورا إليه ككل، ما زال يشكل أعلى أولوية في نظر بعض الوفود. دعوني أوضح مرة أخرى أن وفدي مستعد للدخول في مناقشات موضوعية بشأن هذا الموضوع. ويذكر أعضاء المؤتمر أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تقتصر على تضمنها تعهدا لا لبس فيه من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بإنجاز عملية القضاء التام على ترساناتها النووية بل إنها دعت أيضا إلى القيام بمزيد من العمل بشأن تدابير محددة، بما في ذلك تدابير بشأن التحقق. وهذا هو موضوع يمكن أن تتناوله اللجنة المخصصة المذكورة في مقترحات أموريم. وسيكون وفد المملكة المتحدة مستعدا بالتأكيد لطرح مزيد من الأفكار بشأن هذا الموضوع.

وبالنسبة إلى وفود أخرى، فإن مسألة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي تشكل أولوية عالية. ولا يعتقد وفدي أن هذا الموضوع، في ظل الظروف الحالية، قد نضج بحيث يمكن التفاوض بشأنه. ولكننا هنا أيضا مستعدون للدخول في مناقشة بشأن هذا الموضوع. وأحث الوفود التي يشكل هذا الأمر بالنسبة إليها موضع اهتمام – ولكنها أحجمت حتى الآن على الموافقة على برنامج عمل لا يسمح تحديدا بإجراء مفاوضات بشأنه – أن تفكر في الفرصة التي قد تضيع عليها والمتمثلة في إجراء مناقشة واسعة المدى بشأن هذا الموضوع داخل المؤتمر.

السيد الرئيس، إنني لا أرى حاجة في هذه المرحلة إلى الإعلان من جديد عن موقف المملكة المتحدة بشأن البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال. فمواقفها بشأن هذه البنود معروفة جيدا وأرجو أن تسنح لي الفرصة، في حالة اعتماد برنامج العمل، لبسط موقفنا بشأن كل بند من البنود بمزيد من التفصيل. ولكن ما أريد أن أقوله اليوم، يا سيادة الرئيس، هو أن أؤكد لكم وللمؤتمر أن المملكة المتحدة مستعدة لقبول برنامج عمل يرتكز على مقترح أموريم. وأرجو كثيرا، كما قلت في بداية ملاحظاتي هذه، أن تكون الوفود الأخرى مستعدة لتقديم بيانات نوايا مماثلة بهدف السماح لك بتكثيف وإكمال جولة المشاورات التي تتولاها حاليا.

السيد الرئيس، إن وفد المملكة المتحدة مستعد لأن يشمر عن ساعد الجد ويبدأ في العمل. وأود أن أدعو الوفود الأخرى إلى الانضمام إلينا في القيام بذلك.

الرئيس: أشكرك أيها السفير على بيانك المشجع وعلى كلماتك الرقيقة الموجهة إلي. أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا، السفير بيتكو دراغانوف. السيد السفير، لديك الكلمة.

السيد دراغانوف (بلغاريا): سيادة الرئيس، أرجو أن تسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أوجه أحر التهاني وأن أعرب عن سروري الشخصي لتوليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح في بداية دورته لعام ٢٠٠١. وأود أن انتهز هذه الفرصة لأمتدح ما دأبت على إبدائه من طاقة وقدرة إبداعية وخيال في المشاورات التي ما زالت جارية، والتي تشرفت وسررت بالاشتراك معك في بعضها. وأود أن أعرب عن امتناني لما تمتعت به طوال هذه الفترة من تعاون ومشاعر طيبة. ومن المعروف جيدا أن هذه المرحلة المبكرة من الدورة السنوية للمؤتمر تتسم بصعوبة خاصة، وهو أمر قد يصدق هذا العام بصورة خاصة. بيد أنني على ثقة من أن مؤتمر نزع السلاح، في ظل توجيهك الحكيم وتصميمك الذي يشع بهجة، أمامه فرصة طيبة للتغلب على المأزق الحالي الذي يواجهه وللاضطلاع بالمسؤوليات الـــتي عهد بها إليه المجتمع الدولي، بوصفه المحفل الوحيد للتفاوض على المعاهدات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع الســـلاح. ودعني أؤكد لك يا سيادة الرئيس في هذا الظرف الهام أن بوسعك، وأنت تضطلع بولايتك، أن تعتمد على تعاون وفدي معك ودعمه لك باستمرار.

وأرجو السماح لي باغتنام هذه المناسبة لكي أعرب عن كلمة ترحيب حارة بزملائنا الجدد الذين وصلوا للعمل معنا في المؤتمر من الأرجنتين وإندونيسيا وسري لانكا وأوكرانيا ولأتمنى لهم كل نجاح، وكذلك لكي أودع السفراء الموقرين المغادرين: سفراء بنغلاديش والعراق ومنغوليا وجمهورية كوريا وسري لانكا. فلهم أطيب أمنياتي بالتمـــتع بصـــحة جيدة وبالنجاح لهم ولأسرهم. وأود أيضا أن أوجه تحياتي إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد فلاديمير بتروفسكي. كذلك أوجه كلمة ترحيب خاصة إلى النائب الجديد للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد إنريكي رومان – موري، الذي نتعهد لـــه أيضا بالمساندة والتعاون.

سيادة الرئيس، إنه لا يسرني أن أدلي بمداخلتي الوجيزة اليوم تحت رئاسة ممثل بلد أثبت من حيث الممارسة العملية أن إيجاد عالم خال من الألغام هو من بين أعلى أولوياته. فدعني أبدأ بالإعلان من جديد عن تأييد بلغاريا الحـــازم لجمـــيع الجهود، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار هذا المحفل، الهادفة إلى تحقيق الإزالة التامة للألغام الأرضـــية المضادة للأفراد. ودعوني أعرب عن ارتياحنا لقيام ١٠٧ من البلدان، حتى نهاية عام ٢٠٠٠، بالتصديق على اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، وقيام ٥٧ بلدا بالإخطار بموافقتها على التقيد بالبروتوكول المعدل الثاني للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ونحن مستعدون لدعم جميع المقترحات الهادفة إلى إضفاء العالمية على هذين الصكين الدوليين.

وكمـــا اســـتطعت مـــن قبل أن أبلغ به المؤتمر في مناسبات سابقة فإن جمهورية بلغاريا قد قامت، وفقا لسياســـتها الثابتة المتمثلة في عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بالتصديق في عام ١٩٩٨ على اتفاقية أوتاوا، وكذلك على البروتوكول المعدل الثاني للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

ومـــنذ توقـــيع اتفاقية أوتاوا وبلغاريا تتحرك بنشاط لتلبية التزاماتها. وهكذا فإن الحكومة البلغارية قد اعتمدت في عام ١٩٩٩ برنامجا وطنيا لتنفيذ اتفاقية أوتاوا. ويشمل هذا البرنامج جميع جوانب إزالة حقول الألغام وتدمـــير مخـــزونات الألغام المضادة للأفراد. وأنشئت الآلية الوطنية الضرورية، ألا وهي فريق عامل مشترك بين الوكالات برئاسة نائب وزير الدفاع، لتنسيق البرنامج ومراقبة تنفيذه.

وبحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ كان قد تم تطهير جميع حقول الألغام الموجودة في بلغاريا كما أن ٩٢٦ ١٣ لغمـــا مضادا للأفراد من نوع PSM-1 قد دمرت في مواقعها. وأصبح ما مجموعه ٣٦٤ ١٣ فدانا منطقة خالية من الألغام.

والـــيوم فإن من دواعي سروري أن أعلن أنه بحلول ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أي قبل الموعد النهائي المنصوص عليه في المادة ٤ من اتفاقية أوتاوا بعامين، تم تدمير ما مجموعه ٩٧٠ ٨٨١ لغما مضادا للأفراد وأصبحت جمهورية بلغاريا فعليا بلدا خاليا من الألغام بنسبة ١٠٠ في المائة. ووفقا للمادة ٣ من الاتفاقية، جرى الاحتفاظ بـ ٠٠٠ ٤ لغم مضاد للأفراد لغرض التدريب على الكشف عن الألغام وإزالة الألغام وتقنيات تدميرها.

الرئيس: أشكرك أيها السفير دراغانوف على بيانك الإيجابي وعلى كلماتك الرقيقة جدا.

المندوبون الموقرون، كما تدركون فإن زميلنا وصديقنا المحترم سفير جمهورية كوريا مان - سون تشانغ، ســـيغادر المؤتمـــر عما قريب. وأعرف أن قطاعا واسعا يشترك معي في إعجابي بما مثل به بلده من سمو وحجية وكياسة وبما أسهم به في مساعينا المشتركة أثناء الاضطلاع بمهمته هنا. وإنني واثق من أنني أتحدث باسم الجميع عـــندما أقـــدم للسفير تشانغ وأسرته أطيب أمانينا باستمرار النجاح وبالسعادة الشخصية. السفير تشانغ، لديك الكلمة.

السيد تشانغ (جمهورية كوريا): أشكرك بالغ الشكر على كلماتك الطيبة الموجهة إلي.

السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى وربما الأخيرة التي آخذ فيها الكلمة في ظل رئاستك فإنني أود أن أهنـــئك تهنئة حارة على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأؤكد لك التعاون الكامل من جانبي وفدي معك في مساعيك التي لا تعرف الكلل.

ونحن المجتمعين هنا ندرك جميعا بالغ الإدراك أن الانطلاق بالمؤتمر نحو بداية طيبة أثناء أول رئاسة له في عام ٢٠٠١، وخاصة في ظل هذا الظرف الدقيق، يشكل مهمة مروعة ومثيرة للتحديات. وليس من قبيل المصادفة أن تكـــون هـــذه المسؤولية الثقيلة قد عهد بها إلى كندا وبخاصة إلى دبلوماسي متمرس من عيارك، أثبت دائما تحليه بالقيادة والقدرة الإبداعية البالغتي القيمة في كثير من المجالات الهامة المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وقد طلبت الكلمة اليوم لأودع زملائي هنا في هذه القاعة المهيبة، وليس لأدلي ببيان وطني بشأن قضايا محـــددة في مجال نزع السلاح. بيد أنني لا أستطيع أن أفوت مناسبة التوديع هذه دون أن أشرككم معي في بعض أفكاري بشأن الحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح.

لقد أصبح بلدي دولة عضوا في هذه الهيئة المهيبة في عام ١٩٩٦ عندما كانت المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد اكتملت تقريبا وكان لدينا، بوصفنا دولة عضوا جديدا، آمال كبار وتوقعات عظيمة بتكاثر الأنشطة في هذا المؤتمر، وهو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، بغية دفع القضية العالمية المتعلقة بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح إلى الأمام. وعلى الرغم من بعض الأعمال التي اضطلع بها أثناء فترة وجيزة في أوائل عام ١٩٩٨، والتي تزامنت مع وصولي إلى جنيف، فإن التطورات التي شهدها مؤتمر نزع السلاح أقل ما يقال فيها إنها قد قصرت كثيرا عن توقعاتنا. ذلك أن ما شهدته ليس هو تكاثر الأنشطة بل عدم تكاثرها. وقد ظل هذا المحفل التفاوضي في حالة ركود، لا حيلة لـــه في مواجهة قوى النزعة الواقعية في السياســـة. وظـــل المؤتمر في حالة سبات رغم الصيحات الكثيرة التي أطلقناها لإيقاظه. وكنت أنا أيضا في حالة ســـبات في هذا الصدد، دون أن أشعر بكثير من تأنيب الضمير، بالنظر إلى أنني قد تمكنت من تكريس مزيد من الوقت والطاقة لمسؤوليات أخرى.

وإذا كانت حالة الهمود في المؤتمر تعني وجود عالم بلغ في تمتعه بالسلامة والسلام حدا تنتفي معه دواعي القلق، فإننا حينئذ يمكن أن نكون معذورين بخصوص هذا الوضع المؤسف. ولكن مما يؤســـف له أن الحال لا يبدو كذلك. بل توجد بالأحرى قائمة طويلة من بنود جدول الأعمال التي ينبغي تناولها دون مزيد من التأخير، وخاصة في أعقـــاب المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي كلل بالنجاح في العام الماضي. ونحن نسمع الآن، خارج مؤتمر نزع السلاح، الإعراب عن القلق المتزايد من أن هذه الهيئة يمكن تهميشها أو أن يطويها النسيان، ما لم نقم باستعادة الزخم إليها في أقرب وقت ممكن. وليس قصدي أن أكون نذير شؤم أو أنزلق إلى أي تشاؤم لا إحساس فيه بالمسؤولية. وعلى العكس من ذلك فإنني أشدد على قيمة وفعالية المسار المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح مهما كان ذلك عملية شاقة ومرهقة.

وفي هذا الصدد، فإنني أغتنم هذه الفرصة، يا سيادة الرئيس، لأبدي إعجابي بجميع الجهود التي بذلت ليس فقـــط من جانبك شخصيا ولكن أيضا من جانب أسلافك، للخروج من المأزق الذي ينطوي على برنامج عمل مؤتمـــر نـــزع الســـلاح ودفع هذه العملية إلى الأمام، وهو ما توج في الوثيقة CD/1624. وفي هذا الظرف فإنني أشاركك بالكامل الحكم الذي خلصت إليه في بيانك الافتتاحي في جلسة ٢٣ كانون الثاني/يناير من أن الوثيقة CD/1624 – أو شيئا قريبا جدا منها – ما زالت هي أفضل خيار متاح.

وكما نعرف جميعا فإن ما نفتقر إليه الآن ليس هو الحكمة التي ترمي إلى تحسين لغة برنامج العمل، ولكن الإرادة السياسية المطلوبة للتحرك إلى الأمام حتى في مواجهة البيئة الأمنية المتطورة، التي نعترف بأنها معقدة ومائعة. ونحن نترع في الأوقات الصعبة إلى اتخاذ مواقف متصلبة. بيد أننا متى فعلنا ذلك اتجهنا مباشرة إلى حلقة مفرغة دون أن نعرف كيف يمكن أن نخرج من إسارها. ومؤتمر نزع السلاح هو الآن في مفترق الطرق. والاتجاه الذي ينبغي أن نسير فيه واضح لنا. فهو المسار الذي يؤدي إلى وضع يفوز فيه الجميع وتغلب فيه النزعة العملية والواقعية على التصلب في المواقف والتطرف، ولا تعتبر فيه المرونة هزيمة أو فقدانا لماء الوجه. ونحن إذ ننتمي إلى منطقة بدأ فيها توا إرث الحرب الباردة يضمحل، توجد لدينا مصلحة أكيدة في إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح الأمر الذي له بالتأكيد آثار هامة على الجزء الذي نعيش فيه من العالم.

السيد الرئيس، لقد حان الوقت الآن لي لكي أنصرف، ولذلك فإنني أودع جميع زملائي الباقين هنا للنضال من أجل بدء العمل الموضوعي في المؤتمر. وأعتقد أنك ستثابر، بما لديك من تصميم وقوة، على بذل جهودك المتسمة بالصبر للإتيان بجميع الفاعلين على متن المركب الذي تستقلونه لكي يمكن أن تتجاوزا العاصفة وتعبروا البحر الهائج، كما طلبت ذلك ببلاغة فائقة. وأخيرا وليس آخرا، فإنني أود أن أشكر الأمين العام، السيد فلاديمير بتروفسكي، والنائب الجديد للأمين العام، السفير إنريكي رومان - موري، وأعضاء الأمانة ممن خدموا المؤتمر خدمة جيدة بموارد محدودة.

الرئيس: أشكرك كثيرا أيها السفير على بيانك وعلى إشاراتك السخية إلى عملي. ونحن نتمنى حقا لك ولذويك أطيب الأماني. المتكلم التالي على قائمتي، وهو آخر متكلم قبل أن أقدم تقريرا عن مشاوراتي، هو السفير البنمي بيليز.

السيد بيليز (بنما) (الكلمة بالإسبانية): السيد الرئيس اسمحوا لي أولا أن أعرب، بالنيابة عن الرئيس موسكوسو وحكومته، عن الشكر لك ولأعضاء مؤتمر نزع السلاح الآخرين على الدعوة الموجهة إلينا للاشتراك بصفة مراقب في هذه الهيئة الهامة.

ويعلق بلدي أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح وعلى أعماله والقضايا التي يتناولها. والعمل الذي تضطلعون به لتدعيم قضية نزع السلاح على نطاق العالم كطريق إلى السلام فيما بين الأمم يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة إلينا. وتؤمن بنما إيمانا راسخا بنزع السلاح، بوصفها أحد البلدان القلائل في العالم التي ليس لها جيش، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٠٥ من الدستور السياسي.

وبنما بلد مسالم على نحو بارز بسبب طبيعة شعبها ودورها الجغرافي كمعبر للتجارة للعالم بأسره. وهي أحد البلدان الموقعة على الاتفاقيات المبرمة في إطار منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، جميعها تقريبا، التي

تعـــزز السلام والتنمية الاقتصادية الشاملة للبشرية، ونبذ جميع أنواع الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، ونزع السلاح بوجه عام.

وهكذا، فإن بنما يسرها أنها وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، أي معاهدة تلاتيلولكو. ونحن نعتقد أن أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل هو انتهاك صارخ لحق جميع الشعوب في الـــتعايش الســـلمي وتهديد للسلم الإقليمي والعالمي. وتبعا لذلك، تعتقد بنما، أنه ينبغي بذل جهود جماعية بغية مواجهة هذه التحديات وتحقيق التعاون في مناخ قوامه السلم والديمقراطية في العالم.

وأخيرا، فإنني أتمنى لك يا سيدي ولجميع أعضاء المؤتمر عاما من العمل المثمر والنجاح العظيم.

السيد سيثارام (الهند) (الكلمة بالإنكليزية): طلبت الكلمة، يا سيادة الرئيس، لكي أعرب عن الـــتقدير العمـــيق والخالص من جانب وفدي لكلمات التعاطف والمواساة التي أعربت أنت عنها بالنيابة عن هذا المؤتمر بخصوص الزلزال المأساوي الذي وقع في الهند. وتقوم حكومة وشعب الهند ببذل جميع الجهود بغية التعامل مع ما يشكل ربما أكبر مصيبة طبيعية في تاريخ بلدنا – مصيبة تركت كثيرا من القتلى والدمار في أعقابها. وأود أيضـــا أن أعرب عن شكري إزاء المساعدة التلقائية والسخية والمناسبة في توقيتها من جانب المجتمع الدولي الذي ساعد الهند في التعامل مع هذا الحدث المأساوي إلى أبعد حد.

الرئيس: أشكرك على هذا البيان. ما لم يكن هناك متكلمون آخرون، فإنني أريد الآن أن أقدم تقريرا عن المشاورات التي قمت بها حتى الآن وأن أتناول ثلاثة أسئلة: الأول، هو كيف يمكن أن ندفع إلى الأمام بعمليـــة البحث عن برنامج عمل يحظى بتوافق الآراء؟ والثاني، ما هو الاستخدام الجدير بالاهتمام الذي يمكن أن يستخدم فيه المؤتمر أثناء استمرار هذا البحث؟ والثالث إذن: ما هو المطروح أمامنا؟

وإنـــنا إذ نتحرك على أرض وعرة متحركة، تتمثل فيها المصلحة الجوهرية في الأساسيات الرئيسية للأمن العالمي مستقبلا ولا سيما مسار المواقف والاتجاهات والترسانات النووية مستقبلا، إنما نسعى إلى إيجاد نص لبرنامج عمـــل لمؤتمر نزع السلاح تكون كل دولة من الدول الـ ٦٦ المختلفة هنا مستعدة للعيش مع كل كلمة فيه – كل كلمة تقبلها كل دولة. وتوافق الآراء في هذا المؤتمر قوي وبالغ القيمة، كما أن غايتنا طموحة للغاية.

والوثـــيقة CD/1624، أي برنامج أموريم، جيدة ولكنها ليست جيدة بما فيه الكفاية. ونحن قريبون من الهـــدف ولكن سعيا منا إلى تحقيق توافق الآراء، فإن الإخفاق بسبب فارق ضئيل مثل الإنفاق بسبب فارق كبير وعلينا أن نواجه الحقائق فنقول إننا ما زلنا نخفق.

وبصفتي الرئيس، على النحو المفوض به وسيرا على تقاليد من سبقوني، فإنني مضطر طبيعيا إلى بحث إجراء تغيير في برنامج العمل أو البيان الرئاسي المصاحب قد يحظى بالتأييد بتوافق الآراء. وتحقيقا لذلك، فإنني قمت على نحو غير رسمي بتقييم الثغرات في النص التي يتعين سدها، وبذلت جهدا جهيدا لتوضيح مجموعة واسعة من المواقف الوطنية والحصول على آراء نافذة ومشورة من الزملاء، مستكشفا إمكانات تحقيق مزيد من التقدم، على الأقل لإجراء شيء من التحسين الإضافي المنتج في الوثيقة CD/1624 كأساس مستمر لموالاة العمل، إن لم يكن لتحقيق توافق كامل في الآراء.

ومع ذلك فإن بضعة حقائق صعبة تفرض نفسها في الوقت نفسه. أولا، فإن النجاح يتوقف بصورة حاسمة على إرادة الأطراف. وفي هذه العملية، شأني في ذلك شأن أسلافي، فإنني أستطيع أن أغير الكلمات أكثر من استطاعتي تغيير الإيرادات. وقد جئنا بالماء إلى الحصان وبالحصان إلى الماء ولكننا لا نستطيع أن نجبره على الشرب فهو أمر متروك له.

ثانيا، وفيما يخص الفاعلين الرئيسيين، الذين يقومون حاليا باستعراضات للسياسات ذات الصلة، وفيما يخص فاعلين آخرين يقومون بعمليات مماثلة بطبيعة الحال، فإن المحادثات والمفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك برنامج عمل مؤتمرنا، يجب تناولها في إطار سياقات أمنية أوسع. ويستمد عملنا قوته الدافعة دائما من ذلك المفهوم الشامل وسياق التحليلات والإجراءات الأمنية. وعلى الرغم من أفضل ما نبذله من جهود، فإن السياق الأوسع للأمن الدولي هو الذي يحدد عادة الطريقة التي يعمل بها مؤتمرنا – وليس العكس.

وسأبقيكم على علم بما يستجد.

وبخصوص السؤال الثاني المتعلق بالعمل الجدير بالاهتمام الذي يمكن أن يفعله المؤتمر أثناء استمرار هذا البحث، فإنه ينبغي ألا يكون مفاجأة لنا، بعد كل ما مررنا به، أن المؤتمر لا يستطيع، بدون برنامج عمل متفق عليه، أن يؤدي إلا قدرا ضئيلا جدا من العمل الحقيقي.

فمن المتفق عليه بصورة عامة، على سبيل المثال، أنه ليس من شأن المغالاة في بحث التفاصيل – أي الاجتماع والكلام لمجرد الاجتماع والكلام – أن يعود على هذه المؤسسة بفائدة تذكر. بل إنه يمكن في الواقع أن يحقق عكس المرجو منه، خاصة إذا أدى إلى التشديد على الخلافات وتعميقها وهو الأمر الذي يمكن أن يترتب، بشكل شبه مؤكد، على إعادة تكرار المواقف الوطنية المعروفة جيدا بشأن الوثيقة CD/1624.

وبطبيعة الحال يوجد بعد هام يمكن استخدام المؤتمر فيه استخداما كاملا، على الرغم من عدم وجود برنامج عمل متفق عليه. فالمحفل الذي يتيحه المؤتمر يمكن أن تستخدمه الأطراف للإبلاغ وممارسة التأثير. ويتيح

هـــذا المحفـــل وسيلة للمشاركة يكون لها، إذا أحسن استخدامها، قدر من النفوذ في تشكيل التصورات وتحليل السياسات.

ومع ذلك فإن كثيرا من الدول قد ظلت حتى هذه اللحظة من هذا العام مترددة ومتحفظة. فهي من ناحية قلـــيلة المـــيل لأن تقـــوم بمجرد تكرار ما كانت قد قالته من قبل حول مأزقنا المستمر (على الأقل لكي لا تضر بإمكانيات حل هذا المأزق). ولكن ما أشعر به بدرجة أكبر هو أن الوفود لا تريد اللجوء إلى الإيهام بأن العمل جـــار هـــنا دون أن يكون جاريا فعلا. فهم لا يريدون الادعاء هنا. فالأمر أجل كثيرا من أن يسمح بالتظاهر والادعاء.

وفـــيما عدا الجلسات العامة الرسمية ذات القيمة مثل جلسة يومنا هذا، فإن احتمالات القيام بعمل مفيد تتضاءل بسرعة. وكانت تطورات الأسبوع الأخير ذات قيمة تنويرية مرتفعة بخصوص الإمكانات الحقيقية لكثير من الإشارات المقدمة على مر السنين ومفادها أننا ينبغي أن نلتمس تحقيق تقدم جوهري في مناقشات غير رسمية. فالمقترح الذي قدم بالاستعاضة عن أول جلسة عامة لهذا الأسبوع بجلسة غير رسمية قد لقي في الحال مقاومة من جانـــب أطراف لا ترغب بدرجات مختلفة في بدء المناقشات دون مفاوضات متزامنة أو لا ترغب في الموافقة على إجـــراء مشاورات غير رسمية بدون جدول أعمال - وبطبيعة الحال فإن البحث عن جدول للأعمال من شأنه أن يعود بنا في مدارنا إلى حيث نحن الآن وحيث كنا طوال سنوات - نسعى إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن مضمون أعمالنا والتوازن فيها. وبإيجاز فإنني لا أشاهد سوى قلة من المشاورات غير الرسمية في الأفق القريب المنظور أمامنا، إن كانت توجد أية مشاورات من هذا القبيل.

ثم ما هو المطروح أمامنا؟ فلتكونوا واثقين من أنه سيأتي وقت يتعين علينا فيه إما أن نوافق على برنامج يرتكز على الوثيقة CD/1624 ونباشر الكم الهائل من العمل الوارد فيه أو نقوم - بإحجام طبيعي نظرا إلى كل ما استثمرناه في هذه المحاولة من وقت وجهد - بهجر هذا المشروع والبدء في البحث مرة أخرى عن توافق في الآراء بشأن مضمون عملنا وتوزيعه وجدول القيام به، سواء تمثل هذا العمل في مناقشات أو بحث تمهيدي أو مفاوضات.

وعلى الرغم من القلق الذي ينفد معه الصبر، فإن البت في هذه المسألة لم ينضج بعد و لم يحن ذلك الوقت بعـــد. صحيح أن الوفود ليست جميعها مستعدة لقبول برنامج الوثيقة CD/1624 - ولكنها ليست بعد مستعدة جميعا لنبذها كذلك، على الأقل ك "أساس لإجراء مزيد من المشاورات المكثفة".

وفي ظل هذه الظروف المعوقة، فإنني سأدفع إلى الأمام عملية البحث عن توافق في الآراء، على الرغم من التوقيـــت غير الملائم، لأسباب بسيطة مؤداها أن برنامج الوثيقة CD/1624 ليس جيدا بما فيه الكفاية حتى الآن. ولذلـــك فإنه لم يتم الوفاء بعد بالمسؤولية الجوهرية الملقاة على مؤتمرنا، وهي إيجاد وتدعيم خيار متعدد الأطراف

يعول عليه من أجل الدول الساعية إلى تحقيق الأمن هنا. ومتى وجدت الدول أنفسها مستعدة للتصرف في برنامج الوثـــيقة CD/1624 بطريقة أو بأخرى، فإننا بحاجة إلى ضمان أنه حقا أفضل نتاج نقدمه وهذا النتاج ما زال في حاجة إلى القيام بعمل بشأنه، كما أوضحت ذلك البيانات الوطنية وكما أكدته المشاورات التي أجريتها. وسأفعل ذلك، قدر استطاعتي.

وفي هـــذه المرحلة، فإنني أعتبر برنامج الوثيقة CD/1624 الأساس لدورة للمؤتمر تكرس للبحث على نحو مناسب في التوقيت وذي قيمة عن بدائل متعددة الأطراف لموالاة اللجوء إلى الأسلحة.

ومـــع استمرار البحث عن توافق في الآراء بشأن برنامج العمل، فإننا سنعقد ما نحتاج إليه من جلسات عامة رسمية – دون أن نغتاظ أو نهتاج حول قدرنا أكثر مما ينبغي أو بضجيج أكثر مما ينبغي. أما وقد قيل ذلك، فإنني أكرر الإعراب عن أملي في أن تملأ البيانات الوطنية جلساتنا العامة الأولى بما هو جدير بالاهتمام، كما فعلته اليوم.

كذلـــك فإنه ينبغي أن نواصل القيام بمحاولة شاقة للتفكير في العمل، عمل جدير بالاهتمام يمكن لنا أن نـــنجزه، على الرغم من عدم قدرتنا – التي نعرف جيدا أنها قد تستمر لبعض الوقت – على الوصول بالمناقشات الطويلة لبرنامج الوثيقة CD/1624 إلى نهايتها.

وفي الوقـــت نفسه فإن لجميع الوفود بطبيعة الحال الحرية في كل وقت في أن تتقدم بأفضل أفكارها فيما يتعلق بإيجاد حلول، ويرحب بقيامها بذلك. وسيكون لهذا المؤتمر دائما هذا الاستخدام المتمثل في خدمة أعضائه كمنبر ومحفل.

وأكرر أن التوقيت صعب علي، وعلى أسلافي، وعلينا جميعا. وفي الواقع فإنني لاحظت أن التوقيت مسألة مكدرة بالنسبة إلى جميع الأطراف التي تقدم اقتراحات حول الطريق الذي يقودنا إلى الأمام. وعلى سبيل المثال فإن الاقـــتراح الألماني الذي قبلناه في الأسبوع الأخير يقدم نقطة منطقية واضحة مفادها أنه بدون اتفاق على برنامج عمـــل فإنـــنا ينبغي أن نعود إلى الأساسيات أي إلى مشاورات بشأن جدول الأعمال. وإلا فأين يمكن، قبل كل شيء، تحقيق بداية جديدة إلا بشأن جدول الأعمال؟

ولكن متى سنتخذ هذه الخطوة؟ من رأي ألمانيا أن ذلك ينبغي ألا يكون في الوقت الراهن، بغية السماح باستمرار مشاوراتي، ولكن ربما بعد انتهاء رئاستي. ومع ذلك فإن المشكلة هي أن الأطراف ستكون ما زالت تتخذ موقف الانتظار والترقب. وفي الواقع فإن الظروف قد لا تكون مهيأة حقا طوال عدة رئاسات كاملة قادمة لاتخاذ قرار نهائي بشأن برنامج عمل كامل طويل الأجل.

وبخصوص الاقتراحات الأخرى المتعلقة بالعمل الجدير بالاهتمام، فإن التوقيت والمحتوى كليهما مشكلتان متأصـــلتان. فأي مقترح بخصوص العمل الموضوعي – سواء بخصوص المشاورات غير الرسمية، أو بخصوص أفرقة الخبراء الدراسية، أو بخصوص تعيين منسقين خاصين لإعداد الولايات المعنية – وهذه مجرد أمثلة – يجب أن يواجه مســـألة افتقارنا إلى جدول أعمال فعال. وعلى أية حال فإن الذي سيحول دون التوصل إلى توافق في الآراء هو عـــلى وجه الدقة الخلافات ذاتها القائمة بين الأطراف حول الأولويات ومواضع التأكيد والتوازنات التي ما زالت تعوق اتفاقنا على برنامج عمل. ذلك أنه لا يمكن الالتفاف حول هذه المشكلة. وهي مشكلة يتعين حلها.

وألتمس منكم استمرار التفهم والمساندة لي وأنا أواصل العمل لمحاولة فتح ممر عبر هذه الطرق المسدودة المخـــتلفة لكي يمكن أن نستعيد الإحساس بالغرض ونعيد العمل الجيد في أقرب وقت ممكن إلى هـــذه المؤسسة القيمة.

وأود الآن أن أدعوكم إلى اتخاذ قرار بشأن طلب أوروغواي الاشتراك بصفة مراقب في أعمال المؤتمر أثناء هـــذه الدورة، دون أن يكون قد جرى أولا النظر في هذا الطلب في جلسة عامة غير رسمية. ويرد هذا الطلب في الوثيقة CD/WP.516 التي هي بين أيديكم.

هـــل أعتبر أن المؤتمر قد قرر دعوة أوروغواي إلى الاشتراك في أعمالنا وفقا لنظامه الداخلي؟ لا أرى أي اعتراضات.

وقد تقرر ذلك.

مـــا لم تكـــن توجد وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة الآن، فإننا نكون بذلك قد اختتمنا أعمالنا لهذا اليوم. ستعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر يوم الخميس، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥

— — — — —